# 5 مستقبل إدارة القطاع الزراعى والتنمية

تتغير الظروف العالمية والداخلية من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى ، ولابد أن تتطور أفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف . حيث قد تبدل الفكر الاقتصادى والإدارى والسياسي تبدلاً كبيراً خلال العقود الأخيرة .

وحيث يعتبر القطاع الزراعى في مصر هو أحد أهم القطاعات الرائدة للتنمية في الاقتصاد القومى بما يساهم به في الناتج المحلى من جهة ولاستيعابه لمعظم السكان من جهة أخرى ، وحيث أن تجارب الفترات السابقة أثبتت عدم جدوى التركيز على القطاع الصناعى بمفرده – ذلك بالنظر إلى العجز الغذائي الذى تعانيه كل الدول النامية حاليًا – فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الحالية .

وتنمية القطاع الزراعى وإدارته في المرحلة السابقة كان يتم في إطار الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وحيث تم الأخذ بمفهوم التخطيط التأشيرى والاعتماد على قوى السوق ، فإن إدارة القطاع الزراعى – الذى يسيطر عليه بالكامل القطاع الخاص – لابد أن يكون له أدواته والتى تمكن من تخطيطه وتوجيهه بما يخدم أهداف المنتجين والمجتمع .

وقد جاءت هذه الورقة لتتناول نقاط أربع رئيسية وهى :-

كيفية إدارة القطاع الزراعى في ظل التخطيط الشامل – المرحلة السابقة – ثم الإصلاحات الهيكلية وقطاع الزراعة ، إدارة القطاع المقترحة في ظل حرية السوق ، يلى ذلك الأهداف الزراعية المتوخاة في ظل حرية السوق .

**1- أسلوب إدارة القطاع الزراعى في ظل التخطيط الشامل :**

التخطيط كما هو معروف أسلوب لإدارة الاقتصاد القومى ، يستخدم إذا توافرت متطلباته وإذا لم يوجد أسلوب آخر أكثر كفاءة وقدرة من أسلوب التخطيط في ادراة الاقتصاد القومى . وقد استخدم هذا في مصر في القطاع الزراعى في فترة معينة . حيث كان يتم إعداد خطة قطاع الزراعة ضمن إطار الخطة القومية الشاملة والتى تمر بالمراحل المعروفة لإعداد الخطة - من وجه نظر التخطيط الشامل - وهى :

- تحديد الأهداف الإنتاجية للقطاع .
- دراسة الإنتاجية لمختلف المنتجات بالقطاع خلال فترة زمنية .
- إجراء مسح شامل لأوجه استغلال الأراضى الزراعية .
- دراسة الطلب المتوقع على منتجات القطاع الداخلى في الخطة .
- تقدير الاحتمالات الإنتاجية لمختلف المنتجات .
- تقدير مستلزمات الإنتاج المتاحة والمطلوبة لتحقيق حجم الإنتاج المستهدف .
- الموائمة بين الإنتاج (العرض) ، والطلب على منتجات القطاع .

وحيث كانت مرحلة تنفيذ الخطة تمثل المرحلة الأساسية في إدارة القطاع الزراعى وقد تربط مباشرة بأسلوب إدارة القطاع والذى يمثل تحقيق أهداف الخطة المؤشر الأساسي على نجاح أسلوب الإدارة من عدمه .

فبعد أن يتم تصميم خطة قطاع الزراعة وتحديد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية واختيار مشاريعها ، يصبح من الضرورى وضع هذه الخطة موضع التنفيذ ، أى نقلها إلى مستوى المزرعة والمشروع لتنفيذها وتحقيق أهدافها .

وحيث كان تنفيذ الخطة في قطاع الزراعة يتطلب تحقيق النواحى التالية :

أ- تحديد حجم الإنتاج الكلى من المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يتناسب مع ما جاء بالخطة سواء كان ذلك بالتوسع في إنتاج بعض المنتجات أو بالحد من إنتاج البعض الآخر .

ب- العمل على موائمة العرض مع الطلب على السلع والمنتجات الزراعية ، وهذه

العملية قد تتم على مرحلتين ، إما خلال مرحلة الإنتاج ذاتها و/أو خلال مرحلة التسويق .

ج- السيطرة على أسعار المنتجات الزراعية بما يحقق أهداف الخطة سواء بالنسبة لسلع الاستهلاك أو بالنسبة للمواد الخام والمنتجات الزراعية التى تذهب لقطاع الصناعة أو بالنسبة للسلع التصديرية .

**ومن أهم الأساليب الإدارية في القطاع الزراعى التى كانت تتبع لتحقيق ما سبق هى :**

1- تحديد المساحة الأرضة المزروعة بمحاصيل معينة ، ولهذا الأسلوب جانبان ، إما ضمان مساحة معينة كحد أدنى كما كان يحدث بالنسبة للقمح ، أو ضمان عدم الزيادة عن مساحة معينة كما كان يحدث بالنسبة للقطن .

2- تحديد مستلزمات الإنتاج الزراعى وتوجيهها ، حيث كانت الدولة هى المسيطرة على تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعى والتعاونيات الزراعية . وكان القصد من ذلك التحكم في حجم الإنتاج والوصول به إلى الحجم المرغوب في الخطة .

3- تنظيم السوق الزراعية ، فعن طريق تنظيم السوق الزراعية يتم السيطرة على تدفق السلعة إلى الأسواق وبالتالى التحكم في العرض وتحديده عند المستوى السابق تخطيطه ، وكذلك المخزون السلعى ومن ثم الأسعار .

ويتضمن تنظيم سوق المنتجات الزراعية – بواسطة الدولة الأساليب الآتية :

- التسويق التعاونى .
- التسليم الإجبارى .
- نظام العقود .

4- السيطرة على المخزون الاحتياطى وتخطيطه – كما في مخزون القمح مثلاً – حيث تتولى الدولة تقدير حجم الاحتياطى من كل سلعة وتعمل على توفيره لتأمين العرض منها .

5- السيطرة على الصادرات والواردات الزراعية ، حيث كانت الدولة ومؤسساتها هى التى تقوم بعملية التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية - وذلك بهدف ضمان توفيرها للاستهلاك المحلى والمحافظة على مستويات الأسعار المحلية ، وتوفير حصيلة من النقد الأجنبى .

ومن ثم فانه في المرحلة السابقة لمرحلة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد القومى ، كانت إدارة القطاع الزراعى تتم بواسطة الخطة وعن طريق الأساليب الخمس السابقة .

**2- الإصلاحات الهيكلية :**

وخلال مرحلة التغيرات الهيكلية (1986 وما بعدها) ، تم إدخال العديد من التعديلات على أسلوب إدارة القطاع الزراعى والتى ارتبطت إلى حد كبير بالتغيرات الاقتصادية القومية .

ويتكون برنامج التعديلات الهيكلية في مصر من جانبين رئيسيين :-

- جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية وهو المحدد للإطار العام للأداء الاقتصادى .
- جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية في المجتمع ، والذى يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية في السوق .

**وينصب جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية على تحقيق عدد من الإصلاحات وهى :-**

أ- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، وذلك عن طريق :

- ترشيد الإنفاق الحكومى .
- زيادة موارد الدولة .
- تخفيض العمالة في الجهاز الحكومى .
- تخفيض الدعم .
- تخفيض الاستثمارات العامة .
- رفع أسعار الخدمات والمرافق لتقارب السعار العالمية .

ب- تحرير سعر صرف العملة ، وذلك برفع القيود على تداول وتسعير النقد الأجنبى، وذلك بما يساعد على زيادة وتنشيط الصادرات .

ج- تحرير سوق رأس المال ، بتحرير أسعار الفائدة وتركها لقوى العرض والطلب، وذلك يؤدى إلى زيادة المدخلات .

وفي مجال أداء الوحدات الاقتصادية ينصب الإصلاح على :-

- برامج الخصخصة أو التخصيص ، أى تحويل وحدات القطاع العام إلى قطاع خاص .
- خصخصة الإدارة ، أى فصل ملكية الدولة عن إدارة مشروعاتها ، وذلك لتحقيق حرية الانطلاق والحركة للإدارة في تلك المشاريع .
- تحرير الأسواق ، عن طريق عدم تدخل الدولة في التسويق أو الأسعار للسلع سواء زراعية أو صناعية .
- تحرير الاستثمار ، بما يعنى رفع القيود الموضوعة على الراغبين في الاستثمار مع أخذ ضوابط المجتمع فقط في الاعتبار .
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية ، وبما يعنى أن القادر على المنافسة قادراً على التصدير .

### 3- الإصلاحات الهيكلية وقطاع الزراعة :

وفي قطاع الزراعة تحققت أهم جوانب الإصلاح الاقتصادى في النواحى التالية :

1- تحرير نمط الإنتاج الزراعى ومن ثم التركيب المحصولى ، ليصبح الموجه الأساسي له العرض والطلب ، ويصبح الزراع أحراراً في اختيار نوع ومساحة المحاصيل التى يرغبون في زراعتها بما يحقق لهم أكبر عائد ، ذلك بعد أن كان هناك شبه تحكم في التركيب المحصولى - كما سبق الإشارة .

ومع تحرير نمط الإنتاج لابد أن تأخذ سياسة الإصلاح الاقتصادى التكييف الهيكلى في الاعتبار تطوير الإنتاج ، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة وزيادة الإنتاجية بما يؤدى إلى زيادة معدلات الاكتفاء الذاتى من الإنتاج الزراعى كهدف رئيسي جدول (5-1).

2- تحرير أسعار السلع الزراعية ، بمعنى ترك أسعار السلع الزراعية للتحديد وفقًا لقوى السوق سواء أسعار المنتج أو أسعار المستهلك ، وبغرض سيادة الأسعار الحقيقية في الأسواق حيث تؤدى إلى ترشيد القرارات سواء للأفراد أو المؤسسات فيما يتفق بتخصيص الموارد وتشجيع المنتجين والمستهلكين على الاستخدام الكفء للموارد .

وفي المدى القصير تحدث عدة اختلالات سعرية تأخذ مداها إلى أن يتحقق توازن السوق، وذلك لا يعنى غياب دور الدولة أو المؤسسات المعنية ، ولكن هناك دور لهذه المؤسسات لحدوث التوازن ، كاتحادات المنتجين أو المصدرين أو التعاونيات - سيرد الحديث عنها - وغيرها مع عدم السماح بالاحتكار .

**جدول (5-1)**

**نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية**

**خلال الفترة 96/95-1999**

| السلعة | 1996/95 | 1997/96 | 1998/97 | ★1998 | ★1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| القمح | 41.00 | 40.8 | 47.9 | 54.2 | 65.8 |
| الذرة الشامية | 103.3 | 101.6 | 105.1 | 112.1 | 56.6 |
| العدس | 11.00 | 7.3 | 7.00 | 8.8 | 6.8 |
| اللحوم الحمراء | 79.4 | 79.2 | 85.8 | 80.4 | 60.6 |
| السكر | 72.00 | 50.9 | 51.00 | 56.6 | 71.2 |
| زيت الطعام والمسلى الصناعى | 72.7 | 35.5 | 36.00 | 34.8 | 57.6 |
| الفول | 80.5 | 91.7 | 96.6 | 96.4 | 84.1 |
| البيض | 99.9 | 112.2 | 100.00 | 100.00 | 100.00 |
| اللبن الطازج | 100.00 | 100.00 | 100.00 | 100.00 | 100.00 |

*سنة ميلادية بدءًا من عام 1998

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى ، يونيو 2002

3- تحرير تسويق السلع الزراعية داخليًا وخارجيًا ، بما يعنى عدم إلزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة ، ولكن يتم البيع وفقًا لمستوى الأسعار الأعلى ، حيث توقفت أساليب التسويق الحكومية السابق الإشارة إليها .

هذا بالطبع لا يمنع أن تتدخل الدولة مشترية وفقًا لأسعار السوق التنافسية لتوفير احتياجات معينة تراها الدولة سواء للمصانع أو للاستهلاك أو التصدير .

كم أنه في المراحل الأولى للإصلاح هناك تقلبات كبيرة في الأسعار سواء أسعار الإنتاج أو الاستهلاك ومن ثم فلابد من جهة معينة تعمل على موائمة العرض والطلب لاستقرار الأسعار. والتعاونيات الزراعية هى المؤهلة للقيام بهذا الدور - بعد تطويرها - حيث أنها مؤسسات شعبية .

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن دور الدولة سيظل له الأهمية في حماية الإنتاج الزراعى المحلى أمام المنتجات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة أو سياسات الإغراق التى قد تلجأ إليها بعض الدول لإعاقة وتخريب قطاع الزراعة .

4- تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى حيث يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم وتوقفت الدولة عن إمداد القطاع الزراعى بالتمويل أو دعمه . وأصبحت أسعار فائدة القروض الزراعية هى أسعار السوق .

- هذا وقد غير بنك التنمية والائتمان الزراعى من طبيعة الدور الذى كان يؤديه في القطاع الزراعى . وتحول إلى بنك تجارى .
- وتجدر الإشارة إلى أنه سيظل من واجب الدولة تمويل الاستثمار الزراعى الذى يعجز القطاع الخاص عن القيام به في مجالات البنية الأساسية والرى والصرف وذلك حماية للزراعة من التدهور إذا ما توقفت الاستثمارات الحكومية والتى تمثل الجزء الأكبر من الاستثمار في الزراعة - جدول (5-2) .

5- تحرير التجارة الخارجية ، حيث تم إطلاق حرية القطاع الخاص في التصدير والاستيراد الزراعى - وفقًا للقواعد المنظمة - ، وحيث تتجه التجارة الخارجية للسلع الزراعية إلى أن تصبح جزء من التجارة الدولية في ظل اتفاقيات

الجات – وتصبح الزراعية المصرية في منافسة مع الدول الأكثر تقدمًا في السوق الدولية الزراعية ، بالإضافة إلى خضوعها لنظرية الميزة النسبية مما يؤدى إلى إعادة تخصيص الموارد الزراعية بما يؤثر على إنتاج العديد من السلع .

- كذلك أدت برامج الإصلاحات الهيكلية إلى تغيير في أدوار المؤسسات الزراعية ، ومن أهم تلك المؤسسات وزارة الزراعة وإداراتها المختلفة المنتشرة في كافة أرجاء القطاع الزراعى .

## 4- الإصلاح الهيكلى والتغيير في دور المؤسسات الزراعية :

في ظل سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة ستجابه المؤسسات الزراعية بمستجدات ومتغيرات تخلف عن الأوضاع السابقة مما يستلزم تطوير مهام وأداء تلك المؤسسات.

ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة وإداراتها المختلفة المنتشرة في كافة أرجاء القطاع الزراعى ، يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ، ثم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى .

فبالنسبة لوزارة الزراعة وإداراتها المختلفة سيتحدد دورها في المجالات التالية :

- أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة . فما زال المجال متسعًا أمام البحوث الزراعية لزيادة الإنتاجية ، وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية المتعلقة بالإنتاج ، سواء ما يتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .
- إكثار البذور للحصول على التقاوى المنتقاة وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر نوعية السلالات الجديدة والأكثر كفاءة والأعلى إنتاجية ، وهذا الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية في المرحلة الجديدة وتلك المؤسسات هى المؤهلة للقيام به لما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وعلماء وتمويل ووقت ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام أساليب

علمية متطورة كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة .

## جدول (5-2)

## نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي والرى والصرف للفترة من 1983/82 - 1995/94

| السنة | زراعة واستصلاح أراضى وري وصرف % | | زراعة واستصلاح أراضى % | |
|---|---|---|---|---|
| | قطاع عام | قطاع خاص | قطاع عام | قطاع خاص |
| 1983/82 | 63.0 | 37.0 | 37.7 | 62.3 |
| 1984/83 | 71.9 | 28.1 | 51.3 | 48.7 |
| 1985/84 | 63.2 | 36.8 | 42.1 | 57.9 |
| 1986/85 | 69.6 | 30.4 | 48.6 | 51.4 |
| 1987/86 | 59.0 | 41.0 | 34.9 | 65.1 |
| 1988/87 | 62.6 | 37.4 | 44.2 | 55.8 |
| 1989/88 | 62.5 | 37.5 | 30.2 | 69.8 |
| 1990/89 | 65.2 | 43.8 | 26.8 | 72.2 |
| * 1991/90 | 51.0 | 49.0 | 22.0 | 78.0 |
| 1992/91 | 48.2 | 51.8 | 19.5 | 80.5 |
| 1993/92 | 65.2 | 34.8 | - | - |
| 1994/93 | 51.9 | 48.1 | - | - |
| 1995/94 | 44.6 | 55.4 | - | - |

* نسبة الاستثمارات المستهدفة في هذا العام وليست المنفذة .

المصدر : وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة سنوات مختلفة .

وزارة التخطيط - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 1992/91 - الجزء الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية للخطة.

- الإرشاد الزراعى حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعية إلى الزراع في الحقل وذلك بواسطة جهاز الإرشاد الزراعى الذى يجب أن يكون أكثر تطورًا وأكثر قدرة من حيث الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة بإعداد المرشد الزراعى الكفء، حتى يستطيع أن يؤدى الدور المنتظر منه في المرحلة المقبلة والذى يختلف كثيرًا عن ما يؤديه حاليًا.

مراقبة مدخلات القطاع الزراعى - (الدور الرقابى للأجهزة الزراعية) ، في ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل في مستلزمات الإنتاج ، ودخول القطاع الخاص في هذا النشاط فلابد من رقابة معينة على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات وأول تلك المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من نوعياتها والسماح باستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية أن تراقب تلك النوعيات ولا تسمح باستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها دوليًا .

كذلك بالنسبة للبذور والأسمدة حيث يلزم مراقبة الواردات وصلاحيتها ، والجهات التى تقوم بإنتاجها .

وهناك جانب أساسي من جوانب الرقابة لا يأخذ حقه من الاهتمام الكافى من الجهات الحكومية حيث يعد هذا الدور من أهم أدوارها ، ألا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية ، وذلك عن طريق رقابة الإنتاج الزراعى وخلوه من التلوث وملائمته للاستهلاك ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الإنتاج بتحليل عيناته على مستوى الحقل وفي الأسواق .

كذلك مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية ، التى تنظم الزراعة في بعض المناطق وتشريعات الرى والصرف ومقاومة الآفات والأمراض المتعلقة بالثورة الحيوانية ، مم يهدف إلى حماية الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

وبالنسبة للتعاون الزراعى فإن التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى يستلزم إعادة بناء هيكل الحركة التعاونية الزراعية ، وتغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لمرحلة تحرير قطاع الزراعة بما يؤدى إلى تحقيق أهداف الزراع وإطلاق

حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين وبما يحقق أهداف المجتمع أيضًا .

ومن المتوقع أن يمارس التعاون دوره في توجيه الإنتاج الزراعى وترشيد استخدام الموارد سواء الطبيعية أو الاستثمارية . وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائدًا .

وسيصبح القطاع التعاونى في منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج بأساليب تعاونية لصغار الزراع حفاظًا على مستوى الإنتاج ومستوى معيشة الزراع ومن ثم فلابد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية تساعدها في توفير احتياجاتها التمويلية .

وفي ظل برامج التكيف الهيكلى . وسياسة السوق الحر واختفاء أساليب التسويق الزراعى الحالية ستتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية . ونظرًا لما يتصف به الإنتاج الزراعى من خصائص فإن الجانب الأضعف في المدى القصير على الأقل - هو جانب الزراع. ومن ثم فلابد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين في بيع محاصيلهم وذلك عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقي سواء في شكلها الحالى أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعى سواء كان التسويق داخلى أو خارجى .

وفي تلك المرحلة أيضًا سيتغير دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى ليصبح كالبنوك التجارية ، يمول القطاع الزراعى ولكن بأسعار الفائدة السائدة في السوق وسيتوقف دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية ، ومع تزايد دور القطاع الخاص والتعاونى في التعامل في مستلزمات الإنتاج الزراعى يتقلص في المقابل دور البنك .

مما سبق يتضح أن لبرامج التكيف الهيكلى في القطاع الزراعى جوانبها الإيجابية العديدة. وفي ذات الوقت لها نواحى سلبية خاصة في المدى القصير - مما يستلزم من الإجراءات ما يقلل ويوقف إلى الحد الأدنى تلك النواحى السلبية ، كما أن دور الدولة في القطاع سيظل فعالاً ومؤثرًا .

## 5- مستقبل التنمية وإدارة القطاع الزراعى :

مما سبق يتضح أن مستقبل التنمية في القطاع الزراعى يتوقف إلى حد بعيد على مدى القدرة على التأثير على توجيهات القطاع بما يخدم أهداف المجتمع - والتى سيتم الإشارة إليها لاحقًا وذلك عن طريق إيجاد تنظيم معين يستطيع لتخطيط التأشيرى للقطاع بما يحقق أهداف مجموع الزراع والمجتمع في آن واحد .

كما أن التخطيط - (وضع خطة) - بمفرده لن يكون كافيًا في ظل اقتصاديات السوق لتحقيق الأهداف بل يلزم وجود الإمكانية والقدرة والآلية التى تمكن من تنفيذ تلك الخطط وهو ما يستلزم قدرة هذا التنظيم على تنفيذ الخطط الموضوعة بما له من علاقات وانتشار في القطاع الزراعى وكافة وحداته وقدرة على التأثير . ومن ثم فلابد أن يكون هذا التنظيم قاعدى وله مستوياته بدءًا من القرية .

وهذا لا يعنى أن يكون هناك عدة تنظيمات نوعية تخطط وتنفذ ما يتعلق بمجال نشاط كل تنظيم . على أن ترتبط تلك التنظيمات ببعضها لوضع استراتيجية وخطة القطاع ككل .

وفي ضوء متطلبات المرحلة المستجدة في الاقتصاد القومى من ضرورة استحداث هياكل تؤدى أدوارها في ظل حرية السوق . لذا فمن المقترح أن تتم إدارة القطاع - إعداد وتنفيذ الخطط الزراعية - وذلك عن طريق المؤسسات التالية :

1- التعاونيات الزراعية .

2- اتحادات لمنتجين الزراعيين .

3- وزارة الزراعة .

4- البنك الزراعى (بنك الفلاحين) .

### التعاونيات الزراعية :

فالتعاونيات الزراعية بانتشارها في أعماق الريف ، وإعداد أعضائها ، وقدراتها الذاتية لو تم تطويرها بما يتلائم مع المستجدات مثل تغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة . ويعطى الحرية للقطاع التعاونى في كل مجرياته بما يؤدى

إلى تحقيق أهداف الزراع التعاونيين . كذلك إعادة بناء هيكل الحرية التعاونية وفقًا للأسس التعاونية الحقيقية .

وبالتالى يستطيع التعاون الزراعى أن يمارس دوره في التأثير على الإنتاج والمساعدة على توجيه وترشيد استخدام الموارد - سواء الطبيعية أو الاستثمارية - بما يحقق الفائدة المثلى لكل من الزراع والمجتمع .

حيث يمكن أن تقوم كل جمعية تعاونية زراعية بمساعدة الزراع في اتخاذ القرارات المثلى - بعد تطوير التعاونيات وإعادة هيكلتها - لتوزيع الموارد الزراعية ، بما يعنى إرشادهم إلى التراكيب المحصولية الأكفء لتعظيم دخولهم وتحقيق فائدة المجتمع ، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائدًا ويمثل جانب من تخطيط الإنتاج الزراعى .

كما أن للقطاع التعاونى دور رئيسي في توفير الاحتياجات التمويلية للزراع - خاصة صغارهم - وسيصبح في منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج الزراعى وبأساليب تعاونية وذلك بعد التغيير في دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى . وبممارسة التعاونيات لهذا الدور تستطيع أيضًا التأثير على توجيهات الإنتاج الزراعى بما يعظم عائد الموارد بالنسبة للزراع والمجتمع ، وبما يوفى بالطلب المحلى والتصدير .

وباختفاء أساليب التسويق الزراعى السابق ستتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية - وقد تحولت بالفعل في معظمها - ونظرًا لما يتصف به الإنتاج الزراعى من خصائص، فإن الجانب الضعيف وهو جانب الزراع . وتستطيع التعاونيات أن تمارس دورها التسويقي - سواء التسويقى الداخلى أو الخارجى - بفاعلية بإعطائها كافة الصلاحيات التى تتطلبها المرحلة - وفقًا لقانون تعاونى جديد يؤكد أن التعاونيات منظمات شعبية خاصة - وليست حكومية أو شبه حكومية - ومن ثم يصبح للتعاونيات دور في التأثير على الأسعار سواء للمنتج وكذلك للمستهلك عن طريق دورها في السوق وقدرتها على المنافسة - أكثر بكثير مما هو في متناول الزراع كأفراد - وبما يحقق مصلحة الزراع والمستهلكين والاقتصاد القومى .

**اتحادات المنتجين الزراعيين :**

تعد اتحادات المنتجين في كافة القطاعات من أهم التنظيمات ذات الأهمية في إدارة شئون أعضاء تلك الاتحادات وبالمثل من الممكن - ومن المطلوب - أن يتضمن القطاع الزراعى عدد من الاتحادات لإدارة شئون أعضائها من المنتجين الزراعيين سواء كان إنتاجا نباتيًا أو حيوانيًا .

ومن الممكن أن يضم القطاع الزراعى الاتحادات التالية :-

- اتحاد منتجى الخضر و/أو الفاكهة .
- اتحاد منتجى المحاصيل الحلقية .
- اتحاد منتجى المحاصيل الزيتية .
- اتحاد منتجى اللحوم والألبان .
- اتحاد منتجى الدواجن والبيض .

ويشارك في كل اتحاد المنتجين وبدون تحديد عدد معين كى يضم الاتحاد أكبر عدد من أصحاب المصلحة ، وذلك على مستوى القرية ، ثم اتحاد مركزى من 20 عضواً على مستوى المحافظة ، ورئاسة الاتحاد من تسع أعضاء على المستوى القومى ، ذلك كله بالانتخاب الحر المباشر . ثم الاتحاد العام للمنتجين الزراعيين وتمثل فيه كل الاتحاد ويتكون من 11 عضو - شكل (5-1) .

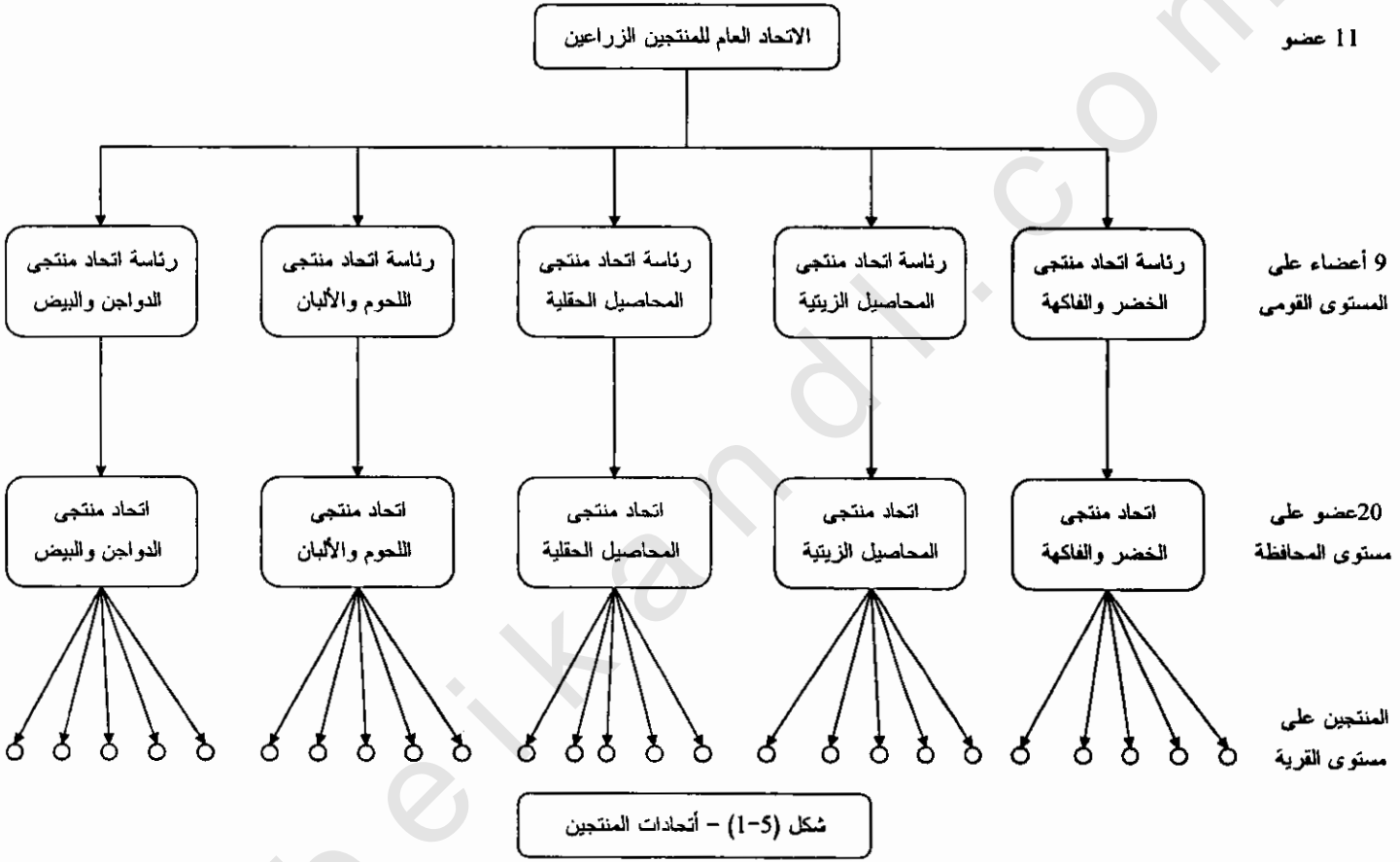


شكل (5-1) – أتحادات المنتجين



obeikandl.com

**مهام الاتحادات :**

يعد من أهم مهام تلك الاتحادات رعاية مصالح أعضائها سواء ما يتعلق بالنواحى الإنتاجية أو النواحى التسويقية ومن تلك المهام :-

- تحديد حجم الإنتاج لمقابلة الطلب الداخلى والخارجى وتحقيق عائد مجزى للمنتجين .
- تحديد أفضل أماكن ومواعيد البيع .
- تحديد جهات التصدير وأسعارها .
- تقديم الإرشادات المتعلقة بالإنتاج .
- تقديم الإرشادات المتعلقة بالتسويق .
- تقديم خدمات إنتاجية وتسويقية .
- توفير قدرات تمويلية .

**وزارة الزراعة :**

في ضوء تعديل مهام وزارة الزراعة في مرحلة التحرير الاقتصادى - وكما سبق الإشارة - فسيكون دورها تأشيرى توجيهى فيما يتعلق بإدارة القطاع الزراعى ، حيث ستقوم بتوفير كافة المعلومات والبيانات (للمجلس الزراعى) ، وتقديم المشورة العلمية والفنية ونقل وجهة نظر الدولة ، هذا بالإضافة إلى الرقابة الزراعية .

**البنك الزراعى :**

ونعنى به بنك الفلاحين ، ويقوم هذا البنك بالدور الرئيسي في تمويل القطاع الزراعى - سواء النواحى الإنتاجية أو التسويقية ويشارك ممثل البنك في إعداد توجيهات القطاع الزراعى وإعداد السياسة التمويلية للقطاع بما يؤدى إلى تحقيق الأهداف الإنتاجية .

وإنشاء هذا البنك يتم بمساهمة كل الاتحادات السابق الإشارة إليها كذلك التعاونيات الزراعية .



obeikandi.com

وفقًا لما سبق ، فإن إدارة القطاع الزراعى والتخطيط لـه فـي ظـل حريـة السـوق سوف تقوم به الجهات الأربعة السابق الإشارة إليها - وربما يضاف منظمات أخـرى - لتكون ما يمكن أن يطلق عليه المجلس الزراعى - والمشكل على النحو التالى :-

- الاتحادات الزراعية الخمسة .
- التعاونيات الزراعية .
- وزارة الزراعة .
- البنك الزراعى (بنك الفلاحين) .

ليقوم هذا المجلس بالآتى ، وبإيجاز :-

- وضع خطة القطاع الزراعى بما يخدم أهداف الزراع والمجتمع .
- توجيه الإنتاج المحقق داخليًا وخارجيًا بما يعظم عائد استغلال الموارد .
- تحديد مستلزمات الإنتاج الزراعى ، والعمل على توفيرها عن طريق البنك .
- تقدير التمويل اللازم للقطاع شكل (5-2) .

وطالما كانت خطة القطاع نابعة من أصحاب المصلحة وقد شاركوا في إعدادها . فمن المؤكد أنهم يلتزمون بها ، إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون هناك ضوابـط فـي كـل اتحاد لالتزام أعضاءه بالخطة ، ومتابعة ذلك بصفة دورية .

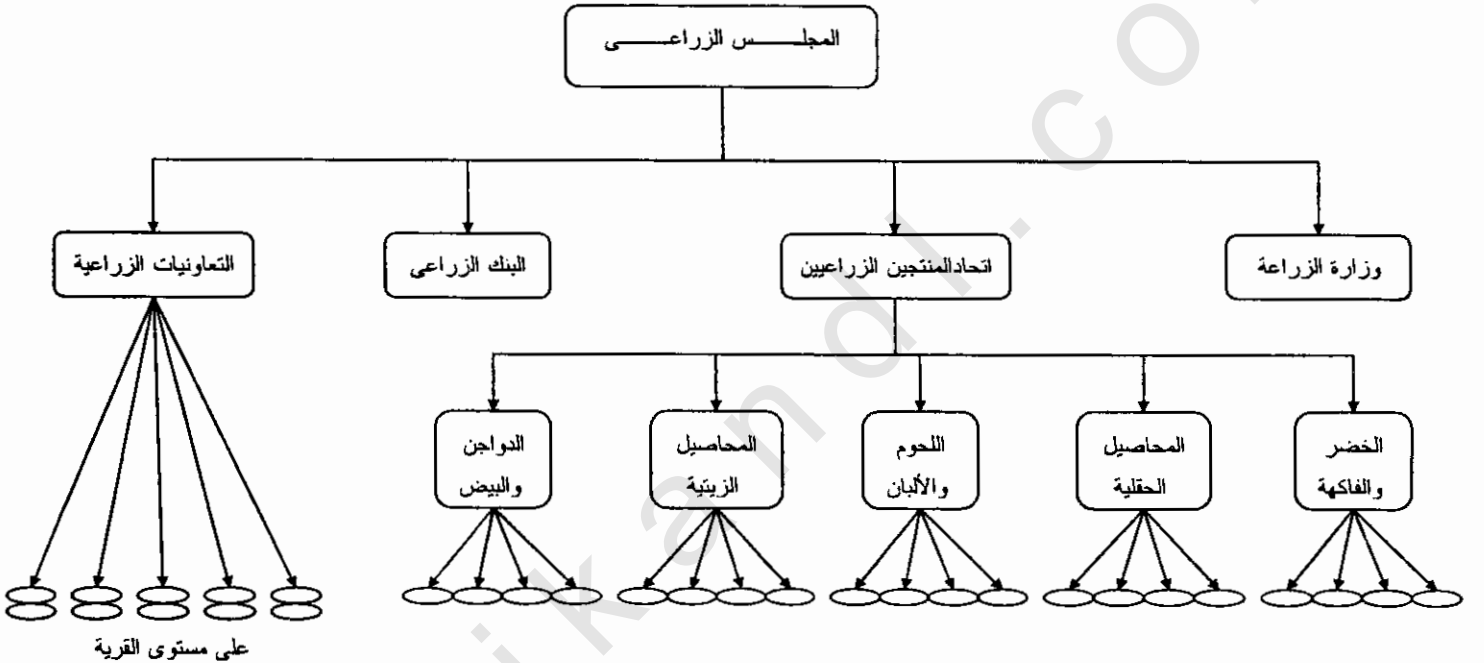


شكل (5-2) – هيكل ادارة القطاع الزراعى



obeikandl.com

## أهداف الزراعة في ظل الإصلاح الاقتصادى :

وفي ضوء التنظيم المقترح لإدارة القطاع الزراعى والتغيير في دور ومهام مؤسساته - خاصة وزارة الزراعة - وما حدث بالنسبة للأسلوب المتبع في تخطيط القطاع الزراعى ، ومن ثم فإن هناك تغيير في أهداف القطاع وفقًا لما تمليه مرحلة التحرير الاقتصادى والتغير الحادث في ظروف إدارة القطاع ويمكن الإشارة إلى أهم أهداف القطاع الزراعى في المرحلة القادمة في الآتى :-

### 1- زيادة الإنتاج .

بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية التى لم تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتى فيها وتدنى معدل الاكتفاء الذاتى منها خلال العقد الأخير ، خاصة القمح والعدس والسكر والزيوت والذرة الشامية والفول ومجموعة البروتين الحيوانى . مما يستلزم استخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال الخطة لتوجيه الإنتاج وتحفيز الزراع على إنتاج تلك النوعية من السلع ذلك لأن زيادة معدل الاكتفاء الذاتى يؤدى إلى خفض الواردات ومن ثم تخفيض عجز الميزان التجارى ، كما يؤدى إلى أثار سياسية واجتماعية مطلوبة في المرحلة الحالية والمرحلة القادمة حيث يعتمد على مثل هذه السلع تحقيق الأمن الغذائي وتقليل التبعية الغذائية .

### 2- تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعية .

ذلك لأن زيادة الاكتفاء الذاتى عن طريق زيادة الإنتاج وفي ضوء محدودية الرقعة المزروعة لن يتأتى إلا عن طريق الزيادة الرأسية في الإنتاج الزراعى ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة - كالهندسة الوراثية وغيرها - للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة ، وبالتالى لابد أن تعمل الخطة على دعم وتحفيز مراكز البحوث على توفير هذه النوعية من السلالات خلال فترة قصيرة حتى يمكن الاستفادة بها وزراعتها خلال الخطة القادمة. والأمل معقود على تلك الإمكانية لإعطاء طفرة كبيرة في إنتاجنا الزراعى ، وقد تحقق ذلك في كثير من الدول .

**3- التوسع الأفقى .**

حيث يمكن عن طريقه علاج عديد من مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . ذلك لأن التوسع يؤدى إلى زيادة المساحة المزروعة ومن ثم الإنتاج ، كما أنه يؤدى إلى زيادة العاملين والمالكين لتلك الأراضى ومن ثم ينخفض مستوى البطالة وما يرتبط بها من مشاكل في المجتمع .

فمن الضرورى أن تركز الخطة القادمة على اطلاق حرية الاستصلاح والتملك في الأراضى الصحراوية دون معوقات ، وأن تقوم الدولة بالدور الذى يجب أن تقوم به فقط في ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، وأن تتحقق مصداقية القائمين على تنفيذ تلك السياسة في هذا القطاع الحيوى والرئيسي في الاقتصاد القومى .

**4- تطوير وترشيد أساليب الرى .**

ستكون ، وبلاشك مشكلة المياه هى مشكلة القرن الحالى سواء على مستوى الدول أو على مستوى العالم . ومن ثم فلابد من العمل على تلافى أثار نقص المياه في المستقبل ، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لما هو متاح منها بالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة - والاستخدام للمياه يتطلب تطوير أساليب الرى والحد من الأساليب التقليدية الرى بالغمر - كذلك إدخال مياه الرى في إطار المحاسبة الاقتصادية وتحديد قيمة لها .

وتطوير تلك الأساليب يتطلب توفير عناصر ، لعل في مقدمتها توفير وسائل ومعدات الرى الحديث ، جهاز فنى وإرشادى كفء ، مصادر تمويل للزراع لاستخدام تلك المعدات .

وفي هذه الحالة لابد من تشجيع وتحفيز الزراع على إدخال الأساليب الحديثة في رى أراضيهم بمختلف الوسائل سواء حوافز إيجابية أو سلبية .

كما أن ترشيد استخدام مياه الرى يتيح إمكانية اكبر لزيادة المساحات المستصلحة وبالتالى زيادة الإنتاج وزيادة العمالة ، وزيادة الملكيات الزراعية .

**5- زيادة الصادرات الزراعية .**

ويعد ذلك هدفًا أساسيًا يجب توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيقه ، حيث يؤدى ذلك إلى خفض العجز في الميزان التجارى ومن ثم خفض معدلات التضخم ، وفي ذلك علاج لعديد من مشكلات الاقتصاد القومى .

وزيادة الصادرات الزراعية لها متطلبات عديدة لاسيما في ضوء التطورات العالمية ، وإمكانيات السوق الأوروبية المشتركة ، ومن هذه المتطلبات تطوير النواحى الفنية والإدارية في عمليات التصدير الزراعى . بالإضافة إلى تطوير نوعيات الإنتاج المطلوبة للتصدير . ويتأتى ذلك بالطبع عن طريق توجيه الزراع وقطاع التصدير بمختلف الإجراءات المحفزة لدفع عملية التصدير الزراعى . كما يجب إطلاق المنافسة في هذا القطاع - كما هو مطلوب في باقى القطاعات - بما يخدم أهداف التصدير .

وفي هذا الصدد يلزم التعرف على العوامل التى أدت إلى فقد الصادرات التقليدية المصرية أسواقها العالمية .

**6- نشر ودعم المشروعات الصغيرة في القطاع الزراعى .**

حيث هناك مجالات عديد لتصبح المنتجات الزراعية ، وكذلك استخدام خامات البيئة الريفية ، وأيضًا إقامة عديد من الصناعات الصغيرة الزراعية وغير الزراعية والحرفية والتى يمكن أن تزيد من القيمة المضافة للإنتاج الزراعى . وتمد القطاع وسكانه بما يحتاجون من سلع صناعية ، وخدمات زراعية ، كذلك إتاحة مزيد من فرص العمل أمام البطالة المتفشية في القطاع الريفي جدول (5-3) وللحد من الهجرة الريفية . وتعد المشاريع الصغيرة هى أمل وركيزة التنمية في الدول النامية بل أيضًا في الدول الأكثر نموًا والتجارب التاريخية تعضد ذلك.

وتتصف تلك النوعية من الصناعات بمميزات وخصائص أكثر ملائمة للأسلوب ومرحلة التنمية في الريف المصرى كما يلى :

- انخفاض تكلفة فرص العمل ، حيث تتراوح التكلفة في تلك النوعية من المشاريع ما بين 3.5 – 10 ألف جنيه ، وذلك وفقًا لدراسات جدوى تلك المشاريع ، ويعد ذلك في حد ذاته خاصية ضرورية ملائمة لظروف الدول النامية التى لديها أعداد كبيرة باحثة عن عمل في مقابل قدر محدود من الاستثمارات . ومن ثم تستطيع تلك المشاريع إتاحة فرص عمل أكثر بما هو متاح من الاستثمار عن غيرها من المشاريع .
- كما أن تلك المشاريع تستخدم تكنولوجيا سهلة – وليست تكنولوجية متخلفة . وهذه التكنولوجيا تتصف بأنها ذات تكلفة أقل والاحتياج للتدريب عليها محدود ويمكن لعنصر العمل تعلمها واستيعابها بيسر وفي فترة زمنية قصيرة ، وكل ذلك يتلائم مع ظروف الدول النامية .
- اعتماد المشاريع الحرفية والصغيرة على خامات محلية ، ذلك مما يزيد من القيمة المضافة ويوفر سهولة انسياب المدخلات ويقلل الواردات . كما يؤدى إلى رفع كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد القومى .
- مرونة عنصر الوقت في مثل تلك المشاريع مما يسهل عمل المرأة بها وإدماجها في النشاط الاقتصادى القومى .
- حتى المنتجات غير مرتفعة الجودة من تلك المشروعات يمكن توجيهًا للأسواق الشعبية سواء الريفية أو الحضرية المتعددة والتى يرتفع الطلب فيها على مثل تلك المنتجات .

## جدول (5-3)

## العمالة الزراعية والمتوسط السنوى للأجر والإنتاجية

## في قطاع الزراعة في مصر (خلال الأعوام 85/84 – 93/92)

| البيان / السنوات | 85/84 | 88/87 | 91/90 | 93/92 |
|---|---|---|---|---|
| **العمالة الزراعية (ألف عامل)** | 9345 | 4451 | 4500 | 4649 |
| العمالة في القطاعات السلعية (ألف عامل) | 1630.3 | 6989.2 | 7337 | 7750 |
| العمالة القومية (ألف عامل) | 1159.3 | 12515.3 | 13527 | 14335 |
| ٪ الزراعية للسلعية | 67.6 | 63.8 | 61.3 | 59.9 |
| ٪ الزراعية للقومية | 37.5 | 35.6 | 33.3 | 32.4 |
| **المتوسط السنوى للأجر (بالجنيه)** | | | | |
| في قطاع الزراعة | 190.5 | 522.3 | 855.5 | 1130.3 |
| في القطاعات السلعية | 432.5 | 888.3 | 1551.3 | 1814.4 |
| المتوسط العام للجمهورية | 630.4 | 1231.3 | 2088 | 2463.8 |
| ٪ الزراعية للسلعية | 44.0 | 58.8 | 55.1 | 62.3 |
| ٪ الزراعية للجمهورية | 30.2 | 42.4 | 41.0 | 45.9 |
| **المتوسط السنوى للإنتاجية (بالجنيه)** | | | | |
| قطاع الزراعة | 931 | 2000.2 | 3096.7 | 3145.2 |
| القطاعات السلعية | 1757.4 | 2991.9 | 6916.3 | 7042.2 |
| المتوسط العام للجمهورية | 1760.1 | 3441.3 | 6725.0 | 6859.9 |
| ٪ الزراعية للسلعية | 53 | 66.8 | 44.8 | 44.7 |
| ٪ الزراعية للجمهورية | 52.9 | 58.1 | 46.0 | 45.8 |

المصدر : البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة .

وحيث تعد المشاريع الصغيرة سهلة التوطين ، بما يؤدى إلى انتشارها جغرافيًا وتعد من ضمن أهم مميزات تلك النوعية من المشاريع ، حيث تؤدى إلى انتشار سوق منتجات تلك المشاريع بما يؤدى إلى خفض التكلفة التسويقية ، والقرب من مصادر المواد الخام والأيدى العاملة .

- هذا بالإضافة إلى أن تلك النوعية من المشاريع احتياجاتها من الطاقة قد تكون محدودة ، كما أنه يمكنها الاستفادة من مصادر الطاقة غير التقليدية كالطاقة الشمسية ، والرياح ، والغازات ، وذلك بصورة أفضل من المشاريع الكبيرة .

كما أنها أقل تلوينًا للبيئة من المشاريع الكبيرة ويمكن السيطرة على آثارها البيئية .

مما سبق يتضح مدى ما تتميز به المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات ، كما يتضح ملائمتها لظروف الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .

إلا أن ذلك يتطلب التأكيد على بعض الحقائق التى يجب أن تكون في الاعتبار عند التعامل مع تلك النوعية من المشاريع ومن هذه الحقائق :

- تلك النوعية من المشاريع الصغيرة ليست بالضرورة ذات مستوى تكنولوجى أقل من المشاريع الكبيرة ولكن قد تستخدم نفس الأساليب التكنولوجية للمحافظة على مستوى ونوعية الإنتاج ، ولكن بحجم أصغر وتكلفة أقل وذلك يتطلب موائمة التكنولوجيا لحاجة تلك المشاريع .
- ويرتبط بالتكنولوجيا أنه من غير المفترض أن تكون تلك المشاريع مكثفة للعمالة ، ولكن العكس هو الذى قد يكون ومن ثم يلزم اختيار أنماط المشاريع الأكثر ملائمة لظروف المجتمع واحتياجاته وبما لا يؤثر على الكفاءة الاقتصادية .
- كذلك فإن المشاريع الصغيرة لا يمكن القول بأنها تحل محل المشاريع الكبيرة ، ولكنها تتكامل معها وبما هو أكثر ملائمة وكفاءة للاقتصاد القومى ، كما إنها من المفترض أن تكون مشروعات مغذية للمشروعات الكبيرة .

## متطلبات التوسع وتنمية الصناعات الصغيرة في الريف[11] :

لتنمية وزيادة انتشار الصناعات الصغيرة في المجتمع هناك عدد من العوامل التى تساعد على ذلك والعكس أيضًا صحيح حيث النقص والقصور في تواجد تلك العوامل من أسباب تعثر الصناعات الصغيرة في المجتمع ، ومن تلك المتطلبات :

- التمويل وتسهيلاته للمشاريع الصغيرة ، وحيث أن غالبية القائمين بها من الشباب محدودى القدرة التمويلية ، فإنه يلزم على المؤسسات المالية في المجتمع توفير نوعية من القروض بأسعار فائدة تشجيعية لمثل تلك الصناعات ، مع متابعة استخدام القروض، وهذا ما تقوم به الدولة حاليًا سواء عن طريق الصندوق الاجتماعى أو غيره من المؤسسات المالية .

كما أن التسهيلات الممنوحة كالضمانات وما إلى ذلك من ضمن العناصر التى يجب التخفيف من حدتها مع استمرارية متابعة المشاريع .

- تعانى المشاريع الصغيرة من مشكلة تسويق إنتاجها ، وذلك لعدة أسباب من ضمنها محدودية قدرة المشروع الصغير على التسويق وضآلة حجم إنتاج المشروع الذى ترتفع التكلفة التسويقية منسوبة إليه وصعوبة الوصول للأسواق وانعدام الدعاية والإعلان .

ولذلك فمن الضرورى تنظيم عملية تسويق تلك المنتجات بما يخدم الأهداف المبتغاة من وراء تنمية المشاريع الصغيرة ، وذلك عن طريق تجمع معين . أو أسلوب تعاونى منظم لتسويق الإنتاج والإعلان عنه والاستفادة بميزات الحجم الكبير في تسويق إنتاج مجموعة من المشاريع المتماثلة بما يؤدى إلى خفض تكلفة التسويق للوحدة .

- في الغالب يقوم بالمشاريع الصغيرة شباب الخريجين والذين يتصفون بمحدودية خبرتهم الفنية والعملية ، ومن ثم وجب تدريبهم مسبقًا على تلك النوعية من المشاريع .

---

(11) تنطبق تلك المتطلبات أيضًا على كافة مناطق إقامة تلك المشاريع وليس الريف فقط .

كذلك فإن المتابعة الفنية لهذه المشاريع لازمة لتقديم المشورة الفنية والعون كلما دعت الحاجة إليه ، وهذا العون الفنى لا يمكن تقديمه بصورة فردية ولكن من الممكن أن يتم ذلك عن طريق تنظيم معين يضم هذه المشاريع دون التدخل في إدارتها وأنسب تنظيم لذلك هو التنظيم التعاونى لهذه المشاريع الذى في استطاعته تقديم العون في ثلاث محاور :

- التمويل .
- التسويق .
- المساعدة الفنية .
- انتشار المشاريع الصغيرة وتعدد المنتجات وتنوعها - بمعنى أن هناك عدد كبير من المشاريع ستنتج نفس المنتج ، بالإضافة إلى وجود عديد من المشاريع تنتج نوعيات كثيرة من السلع - ولذلك وجب أن يكون هناك رقابة على الإنتاج المطروح في السوق بما يطابق مواصفات التوحيد القياسي المحدد لكل سلعة وبما يخدم المستهلك ويساعد على تطور التصدير .

نلخص مما سبق أن أسلوب إدارة التنمية الزراعية قد تغير ، من تدخل مباشر عن طريق الخطة القومية الشاملة ، إلى ترك القطاع لقوى السوق .

ذلك في ظل إصلاحات هيكلية أدت إلى تحرير نمط الإنتاج الزراعى ، وتحرير الأسعار الزراعية ، مع تحرير تسويق السلع الزراعية داخليًا وخارجيًا ، وتحرير مصادر الاستثمار الزراعى والتمويل الزراعى .

كما أدت برامج الإصلاحات الهيكلية إلى إحداث تغيير في أدوار المؤسسات الزراعية وفي مقدمة تلك المؤسسات وزارة الزراعة التى سيقتصر دورها على أنشطة البحوث والإرشاد الزراعى والرقابة ، كذلك إكثار البذور ، ومراقبة مدخلات القطاع الزراعى والحد من تلوث السلع الزراعية . مع تغيير في دور ووضعية التعاون الزراعى ، وكذلك البنك الرئيسي للتنمية والائتمان .

وفي ضوء ذلك فمن المقترح أن تتم إدارة القطاع الزراعى - إعداد وتنفيذ

الخطط الزراعية – عن طريق المؤسسات التالية : التعاونيات الزراعية ، اتحادات المنتجين الزراعيين ، وزارة الزراعة ، البنك الزراعى (بنك الفلاحين) .

وفي ضوء تلك المتغيرات فإن أهداف التنمية الزراعية لابد أن تتوائم معها – وهى لا تخرج عن تحقيق هدفين إجماليين هما محورى برامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة أولهما ؛ تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية في استخدام الموارد الزراعية المتاحة وزيادتها ، والثانى ؛ تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الإنتاج الزراعى والمدخلات الزراعية مع تعظيم عائد الزراع من الإنتاج الزراعى .

ويأتى في مقدمة العوامل المؤدية إلى تعظيم عائد الإنتاج الزراعى وزيادة قيمته المضافة نشر التصنيع الزراعى والصناعات الصغيرة في القطاع الريفى ، وهذا ما يضطلع بجانب أساسي منه الصندوق الاجتماعى للتنمية .

openkandl.com

# المصادر


1- دكتور سعد طه علام (وآخرون) - " التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة " - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - معهد التخطيط القومى 1992 .

2- دكتور سعد طه علام (وآخرون) - " دور الدولة في القطاع الزراعى في مرحلة التحرير الاقتصادى " - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - معهد التخطيط القومى 1994 .

3- دكتور سعد طه علام (وآخرون) - " التحرير الاقتصادى والخصخصة في الاقتصاد القومى " -معهد التخطيط القومى - مذكرة داخلية رقم 904 - 1994 .

4- دكتور سعيد النجار - " استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى " - دار الشروق 1991 - القاهرة .

5- دكتور سعيد النجار - " قضايا وآراء - نحو استراتيجية للتنمية الزراعية " - جريدة الأهرام 1992/4/5 .

6- محمود السيد نور - " الائتمان الزراعى في جمهورية مصر العربية " - الندوة القومية للسياسات الزراعية - القاهرة 1992 .

7- معهد التخطيط القومى - " السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلى " - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية -1995 .

8- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - " السياسات السعرية للسلع الزراعية في جمهورية مصر العربية " - الجزء الثانى - روما - 1991 .